MAYADA
International Conference on Arabic Studies
ميادة
الملتقى العلمي العالمي للدراسات العربية
Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang, Indonesia
http://conferences.uin-malang.ac.id/index.php/mayada

واقع تدريس اللغات الأجنبية واللغة الوطنية في التعليم قبل الجامعي: عرض تجارب

عامر الكثيري
جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
aa.alkathiri@sct.edu.om

نعيمة التاجوري
محكمة استئناف اورليان
naimaeltagouri@gmail.com

Abstract

This study aims to compare different educational systems in the field of teaching foreign languages in the pre-university stages of study by presenting the experiences of three different countries: the experience of the Sultanate of Oman in the Middle East, the experience of Libya in North Africa, and the experience of France in Europe. The importance of the study lies in knowing the strengths and weaknesses of each experience and trying to benefit from France's experience in the field of harmonization between its national language and foreign languages. The material for this study was collected from articles, books, and publications from the ministries of education in each country separately, and then compared. The data showed that in all of these countries, students are exposed to the English language, as it is considered the second language after the official national language, with students' exposure to this language varying between private schools and government schools. The situation in Libya is also more turbulent in adopting foreign languages, which is a turmoil due to general unrest on the political side.

Keywords: Comparison, Foreign Languages, Pre-university education, National Language

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين نظم تعليمية مختلفة في مجال تدريس اللغات الأجنبية في مراحل الدراسة قبل الجامعية من خلال عرض تجارب ثلاث دول مختلفة، هي: تجربة سلطنة عمان في الشرق الأوسط، وتجربة ليبيا في شمال إفريقيا، وتجربة فرنسا في أوروبا؛ وتكمن أهمية الدراسة في معرفة مكامن القوة والضعف في كل تجربة ومحاولة الاستفادة من تجربة فرنسا في مجال المواءمة بين لغتها الوطنية واللغات الأجنبية. وجمعت مادة هذه الدراسة من المقالات والكتب والمطبوعات الخاصة بوزارات التعليم في كل بلد على حدّة ثم مقارنتها. وأظهرت البيانات أن كل هذه الدول يتعرض فيها الطلبة للغة الإنجليزية بعدّها اللغة الثانية بعد اللغة الوطنية الرسمية مع تفاوت تعرض الطلبة لهذه اللغة بين المدارس الخاصة والمدارس الحكومية، كما أن الوضع في ليبيا أكثر اضطرابا في اعتماد اللغات الأجنبية .وهو اضطراب راجع إلى اضطرابات عامة في الجانب السياسي

الكلمات الرئيسية: مقارنة، اللغات الأجنبية، الدراسة قبل الجامعية، اللغة الوطنية

المقدمة

يستفاد من مقارنة النظم التعليمية بشكل عام في استلهام التجارب المختلفة وإمكانية توطينها، والسعي إلى التغلب على المشكلات التربوية التعليمية للبلد الواحد، وتقديم البدائل الجديدة في حالة فشلت الفلسفات المعتمدة في بلد معين (البحيري، ٢٠١٠). وأكثر ما شجع الباحِثَيْن على دراسة تجارب هذه الدول ما يبدو من التشابه في المجال اللغوي لهذه الدول، إذ تقرّ دساتيرها لغة وطنية عالمية واحدة (العربية الفصيحة في عمان وليبيا، والفرنسية في فرنسا)، وتعدّ اللغة الإنجليزية فيها اللغة العالمية الثانية بعد اللغة الوطنية الأم، وأخيرا فإن هناك عددا من اللغات الوطنية غير الرسمية في كل دولة من هذه الدول، وهذه العوامل مجتمعة تحتّم ضرورة التخطيط للوضع اللغوي في مختلف مناحي الحياة وبخاصة في التعليم، وعليه فإن الدراسة الحالية تسعى إلى متابعة سياسات التخطيط اللغوية لدى كل دولة من هذه الدول في مراحل التعليم الأولى.

واتضح للباحثين بعد جمع المعلومات المتعلقة بهذا البحث أن هناك صورا للتلاقي والاختلاف بين تجارب هذه الدول في التخطيط اللغوي لمراحل الدراسة الأولى. ويتمثّل الهدف من تقديم التجربة الفرنسية في التعريف بخبرات مختلفة عن تلك المُتبعة في الأقطار العربية في مجال التخطيط اللغوي، وحاولت الدراسة أن

تسلط الضوء أولا على مكانة اللغة الوطنية الرسمية واللغات الأجنبية في هذه البلدان من خلال التعريف بالأنظمة والقوانين والسياسات والتشريعات المتعلقة باللغات الوطنية والأجنبية في هذه الدول، والتطرق إلى الحديث عن مكانة اللغات الأجنبية في هذه الدول في مجال التعليم لدى فئة عمرية معينة، وهم الأطفال في المراحل الدراسية الأولى: ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية، والتركيز على بدايات تعريض الطلبة للغات الأجنبية في المدارس، وأخيرا فإن الدراسة تسلّط الضوء أيضا على مدى اهتمام هذه الدول بتعريض طلبتها إلى لغاتها الوطنية غير الرسمية في المرحلة الأولى من التعليم.

نتائج البحث ومناقشتها

ولهذه الدول الثلاث فلسفات تعليمية قد تتشابه أو تختلف في مجال تعليم اللغات الأجنبية بحسب اختلاف ظروف كل بلد ودوافعه، ومدى هيمنة اللغات الأجنبية ونوعيتها، ففي عمان تهمين اللغة الإنجليزية على اللغات الأجنبية الأخرى، وتهيمن في ليبيا اللغة الإنجليزية أيضا بعد أن كانت اللغة الإيطالية مهيمنة فيها، أما فرنسا فإنها من دول العالم المتقدم في مجال التعليم، ومع ذلك فإن اللغة الإنجليزية قد تغلغلت في مناحي الحياة والتعليم؛ وعليه يمكن الاستفادة من تجربتها في كيفية التعامل مع هذا النفوذ للغة الإنجليزية، وكيفية التخطيط للغتها الوطنية الرسمية ولغاتها الوطنية غير الرسمية الأخرى.

وتقوم الجهات المعنية بالتعليم بأدوار مهمة وكبيرة في سبيل التخطيط للغة الوطنية الرسمية، وكذلك في تعريض الطلبة للغات الأجنبية. وفي الأسطر الآتية عرضٌ لتجربة كل دولة من هذه الدول في مجال التدريس بلغتها الوطنية الأم، وتعريض طلبتها للغات الأجنبية، وكذلك واقع الاهتمام باللغات الوطنية غير الرسمية:

١. تجربة سلطنة عُمان

اللغة الرسمية في سلطنة عمان هي العربية بموجب النظام الأساسي للدولة الصادر ١٩٩٦م والمعدّل ٢٠١١م وكذلك في نسخته الأخيرة عام ٢٠٢١م بعد تولي السلطان هيثم بن طارق زمام الحكم في البلاد، إذ جاء في المادة الثالثة ما يكفل للعربية وحدها أن تكون اللغة الرسمية في البلاد (مرسوم سلطاني رقم ٢٠٢١/٦)، وعلى الرغم من أن عمان بلد متعدد اللغات، إذ تستعمل فيها ١٠

لغات وطنية أخرى، هي: المهرية والشحرية (الجبالية) والهوبيوت والحرسوسية والبطحرية واللواتية والبلوشية والسواحيلية والزدجالية والكمزارية (Al-Issa, ٢٠٢٠)، بالإضافة إلى اللهجات العربية الأخرى التي تختلف بتعدد المناطق الجغرافية في عمان (الكثيري، ٢٠٢١)، إلا أن هذه اللغات واللهجات الوطنية غير الرسمية لا يخطط لها من أجل ترقيتها، وقد يعزى ذلك إلى ضعف مردودها في الجانب الاقتصادي مقارنة بالعربية الرسمية أو بالإنجليزية (Al-Issa, ٢٠٢٠).

ويعدّ التعليم أقوى سلاح لفرض السياسة اللغوية في أي بلد؛ إذ هو المجال الذي تتحول فيه السياسات اللغوية إلى أفعال متحققة، وتعدّ وزارة التربية والتعليم من أكثر الجهات في سلطنة عمان إصدارا للتشريعات المتعلقة باللغة (الصيعري، ٢٠١٩)، وقد جاءت التشريعات المتعلقة بالتعليم في صالح تعزيز اللغة العربية وتمكينها في سبعينات وثمانينات القرن الماضي من خلال اشتراطها؛ أي العربية لغة أساسية في التعليم ما قبل المدرسي وفي كل المراحل التعليمية الأخرى (الجريدة الرسمية، قرار وزاري ٨٠/١)، قبل أن تضعف هذه الدعوة بعد ذلك ابتداء من التسعينات، من خلال عدم التأكيد على اشتراط اللغة العربية لغة أساسية في التدريس، والاكتفاء بقول: " تكون اللغة العربية هي لغة التدريس الأساسية" (الجريدة الرسمية، قرار وزاري ٩٢/١١).

وقبل الخوض في السياسة اللغوية الخاصة بكل مرحلة من مراحل التعليم في المدارس العمانية يفضّل تسليط الضوء على تطور نظام التعليم في السلطنة منذ سبعينات القرن الماضي وفي العقود اللاحقة، إذ بدأ التعليم في السلطنة يتوسع مع تولي السلطان قابوس الحكم عام ١٩٧٠م، وبسبب طبيعة المرحلة وتفشي الجهل فإن اهتمام التعليم في تلك المرحلة كان منصبا على تقوية اللحمة الوطنية وتعزيز الهوية العربية والإسلامية، من خلال إدماج كل أبناء الوطن المستقرين والعائدين من الخارج في بوتقة واحدة، قوامها الإسلام وعمادها اللغة العربية وولاؤها للسلطان، وبعد عقدين من الزمان ومع تسارع متطلبات الحياة وهيمنة السوق العالمية وتفشي العولمة وجد القائمون على شؤون التعليم أن النمط المتبع في التعليم لا يواكب متطلبات المرحلة، وأن اللغة الإنجليزية تشكل ضرورة ملحة اقتصاديا ومعرفيا، ويؤكد ذلك ما ورد في إحدى الوثائق الحكومية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم عام ١٩٩٥م من أن الحكومة تدرك أن اللغة

الإنجليزية مهمة في الاقتصاد العالمي الجديد، وفي الأعمال والتجارة الدولية وفي البنوك والطيران والعلوم والتكنولوجيا وشبكة الاتصالات (Al-Issa, ٢٠٢٠).

واستجابة لمتطلبات المرحلة فقد اتبعت وزارة التربية والتعليم نمطا جديدا من التعليم هو التعليم الأساسي بالتعاون مع بيوت خبرة دولية، وتحديدا من كندا في العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨م (البحيري، ٢٠١٠)، يهدف إلى إعداد موارد بشرية عمانية متطورة ذات قدرات ومهارات تستطيع مواكبة التطور التكنولوجي بكفاءة عالية، مع ضمان المحافظة على القيم الإسلامية والعادات والتقاليد العمانية، كما يطمح أيضا إلى إعداد الطالب المتمكن من فنون اللغة العربية، والملّم باللغة الإنجليزية القادر على التواصل بها. ينظر إلى الرابط الآتي: (https://home.moe.gov.om/module.php?m=pages-).

ويمكن عرض سياسة وزارة التربية والتعليم في تخطيط وضع اللغات في مدارسها من خلال تتبع ذلك التخطيط زمانيا منذ سبعينات القرن الماضي في المراحل الدراسية ما قبل الجامعة، كما يمكن إبراز مظاهر الاتفاق والاختلاف في التخطيط اللغوي بين المدارس العامة والخاصة، ويمكن إيراد ذلك على النحو الآتي:

أولا: المدارس العامة

كان عدد المدارس العامة في سلطنة عمان عند تولي السلطان قابوس الحكم عام ١٩٧٠ ثلاث مدارس، وكان التركيز فيها على تدريس القرآن الكريم واللغة العربية، مع تدريس اللغة الإنجليزية والتاريخ والجغرافيا (عبد الخضر، ٢٠١٤). وقد كان تعرض الطالب للغة الإنجليزية في هذه المدارس يبدأ في الصف الرابع؛ أي في عمر ١٠ سنوات وهو نظام كان معمولا به أيضا في عدد من الدول العربية، مثل: السعودية (حياتي، ٢٠١٦) ومصر (محمود، ١٩٩٦)، ومع ذلك فإن قرارا واحدا صدر في عام ١٩٧٧م تضمن فتح فصل تجريبي في ثانوية جابر بن زيد بمدينة مسقط للطلبة المتفوقين من حملة الشهادة الإعدادية؛ حرصا على ألا تكون اللغة الإنجليزية عقبة في طريق هؤلاء الطلبة في دراستهم الجامعية لاحقا، ويشترط للالتحاق بهذا الفصل أن يكون الطالب ذا مستوى رفيع في المواد العلمية واللغة الإنجليزية، وتدرس المواد العلمية فيه باللغة الإنجليزية (قرار وزاري، ٧٧/٢٦).

واستمر الوضع على ما هو عليه من الاهتمام باللغة العربية بعدّها اللغة الأساسية والمهمة في مراحل التعليم ما قبل الجامعة، حتى ظهر التعليم الأساسي[1] في العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨م، وقضى هذا الأخير بأن تدرّس اللغة الإنجليزية بدءا من الصف الأول؛ أي في سن السادسة (المعولي، ٢٠٢١)، ومع أن نصاب حصص اللغة الإنجليزية أقل من نصاب حصص اللغة العربية والتربية الإسلامية إلا أنه نصاب له حضور معتبر في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي من الصفوف (١-٤)، ويزداد في المرحلة الثانية من الصفوف (٥-١٠) على النحو الآتي: (https://home.moe.gov.om/module.php?m=pages-).

جدول ١ : يوضح نصاب الحصص الأسبوعية لمقررات: الإسلامية واللغة العربية واللغة الإنجليزية في الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي

رقم		الحلقة الأولى (١-٤)			الحلقة الثانية (٥-١٠)		
		إسلامية	لغة عربية	لغة إنجليزية	إسلامية	لغة عربية	لغة إنجليزية
١.	النصاب الأسبوعي لكل الصفوف	23	41	20	26	42	30

وفي سبيل تمكين الطلبة من اللغة العربية فقد حرصت وزارة التربية والتعليم على المشاركة في برامج دولية تعنى باللغة الأم، إذ شاركت في الدراسة الدولية لقياس مهارات القراءة (Pirls) في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٦ و٢٠٢١ (https://alsahwa.om/?p=114362)، وأدخلت الوزارة أيضا برنامج صعوبات التعلم منذ العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١م؛ لعلاج مستويات تراجع الطلبة في اللغة العربية والرياضيات. وفي المقابل فإن الوزارة حريصة أيضا على تمكين الطلبة من اللغة الإنجليزية، وبخاصة في مدارس الحلقة الأولى (١-٤)، من خلال تطبيق عدد من البرامج، مثل: (Jolly Phonics) للصفين الأول والثاني، و(Dolch) للصفين الثالث والرابع (المعولي، ٢٠٢١). وعلى الرغم من ذلك فإن نتائج الطلبة في الاختبارات الدولية ومستوياتهم بشكل عام لا تزال ضعيفة في المهارات اللغوية

[1] التعليم الأساسي: هو تعليم موحد توفره الدولة لجميع أطفال السلطنة ممن هم في سن المدرسة، مدته ١٠ سنوات، ويقوم على توفير الاحتياجات التعليمية من المعلومات والمهارات وتنمية الاتجاهات والقيم التي تمكن المتعلمين من الاستمرار والتعلم أو التدريب وفقا لميولهم واستعداداتهم وقدراتهم التي يهدف هذا التعليم إلى تنميتها لمواجهة التحديات وظروف الحاضر وتطلعات المستقبل في إطار التنمية المجتمعية الشاملة https://home.moe.gov.om/module.php?m=pages-showpage&CatID=14&ID=١٦

باللغتين: العربية والإنجليزية على حدّ سواء؛ ويعزى ذلك إلى عدة أسباب، أهمها: عدم إعداد المعلم بشكل جيد، وصعوبة ترجمة الفلسفة التعليمية إلى واقع في المدرسة (Al-Issa, ٢٠٢٠)، ومع ذلك فإن الوزارة تقوم بجهود دؤوبة في سبيل الارتقاء بمهارات الطلاب اللغوية والعلمية.

ثانيا: المدارس الخاصة

بدأ ظهور المدراس غير الحكومية (الأهلية أو الخاصة) منذ فترة مبكرة من عمر النهضة العمانية، إذ شهد العام ١٩٧٣م صدور قرار وزاري بتنظيم عمل المدارس غير الحكومية (قرار وزاري ١٩٧٣/٢)، تلاه بعد ذلك في عام ١٩٧٧م مرسوم سلطاني بإنشاء المدراس الخاصة (مرسوم سلطاني ٧٧/٦٨)، وبعد ذلك بثلاث سنوات عام ١٩٨٠م صدر قرار يشترط في مدراس رياض الأطفال الخاصة ودور الحضانة أن تكون اللغة العربية هي اللغة الأساسية للتعليم فيها (قرار وزاري، ٨٠/١)، وفي عام ١٩٨٤م صدر قرار في شأن المدارس الخاصة يقضي بتدريس اللغة الإنجليزية فيها ابتداء من الصف الرابع (قرار وزاري ٨٤/١٧)، ثم بعد ذلك بدأ التساهل والتوجه في السماح بتحول تدريس بعض المقررات العلمية في المدارس الخاصة باللغة الإنجليزية بعد أخذ الموافقة المسبقة (قرار وزاري ٩٦/٥٩)، وفي العام ٢٠٠٦م صدر قرار بتحديد أنواع المدراس الخاصة على النحو الآتي:

- مدارس أحادية اللغة
- مدارس ثنائية اللغة
- المدارس العالمية.

وتدّرس هذه الأخيرة مناهج عالمية مع التزامها إذا وجد فيها طلبة عمانيون بتدريس مادة الإسلامية للصفوف (١-٢)، واللغة العربية والدراسات الاجتماعية للصفوف (١-٨)، إلا أن هناك مخالفات وتجاوزات في بعض هذه المدارس تتعلق بعدم الالتزام بنصاب الحصص المخصص لهذه المقررات التي تدرس باللغة العربية، ويصل التجاوز والتهاون أحيانا أن تدرس هذه المقررات في وقت الفسحة (https://alroya.om/post/135228/7-).

ثالثا: مرحلة ما قبل المدرسة (رياض الأطفال والتمهيدي)

سبق أن رأينا في قرارات الوزارة لتنظيم المدارس الخاصة عام ١٩٨٠م الحرص على أن تكون لغة التدريس في رياض الأطفال هي اللغة العربية (قرار وزاري

٨٠/١)، ولم يكن الإشراف المباشر على هذه المرحلة من نصيب وزارة التربية والتعليم في السابق، بل كان موزعا على جهات متعددة عسكرية وأمنية وحكومية، وآلت عملية الإشراف إلى وزارة التربية والتعليم بشكل كامل في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، وسبق ذلك أن قامت وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م بتطبيق مشروع صفوف التهيئة في المدارس الحكومية للحلقة الأولى (١-٤) في المناطق البعيدة التي لا تتوافر فيها مدارس لرياض الأطفال (https://www.educouncil.gov.om/page.php?scrollto=start&id=15) ومن المهم الإشارة إلى أن اللغة الإنجليزية أصبحت جزءا أساسيا في مناهج مرحلة ما قبل المدرسة أيضا.

٢. تجربة ليبيا

اللغة الرسمية في دولة ليبيا هي اللغة العربية، (مشروع مسودة ٢ مارس ٢٠١٦) المادة ٣٢. اللغات الوطنية واللغة الرسمية:

(Https://www.constituteproject.org/constitution/libya_2016d?lang=ar#s8)

وعلى الرغم من استخدام اللغة العربية الفصيحة الحديثة في معظم المناسبات الرسمية، إلا أن اللغة المحلية المنطوقة أو العامية المنطوقة في ليبيا هي اللغة العربية الليبية، حيث إن للغة لهجتين رئيسيتين، هما: الشرقية والغربية، كما يتم التحدث بالعديد من لغات الأقليات مثل: البربر والدوماري والتيداغا في مدن، مثل: زوارة وأوجلة وغدامس وغيرها. في وقت سابق، لم تعترف الحكومة الليبية باللغات الأمازيغية ولم يتم تدريسها في المدارس، إذ عارض رئيس الدولة السابق معمر القذافي استخدام هذه اللغة وعدّها "نتاجا للاستعمار" الذي قسّم ليبيا، وبعد الانتفاضات الأخيرة في ليبيا عام ٢٠١١م تمت ترقية اللغات البربرية.

وتعد مسألة الهوية واللغة من أهم جوانب مشروع الدستور الليبي الذي أقرته الهيئة التأسيسية بمقرها يوم ١٩/ ٤/ ٢٠١٦ في مدينة البيضاء، الذي يؤكد على أن المجتمع الليبي بمختلف مكوناته الاجتماعية والثقافية واللغوية نسيج واحد، له تاريخ واحد ومصير واحد وتراث واحد وتجمعهم رقعة جغرافية واحدة هي ليبيا (https://constitutionnet.org/vl/item/mshrw-aldstwr-allyby-almtmd-fy-19-abryl-2016).

وقد ارتكز مشروع الدستور على هذه الحقيقة الجامعة لكل الليبيين، وتضمّن في ديباجته ونصوصه هذه الحقيقة على النحو الآتي: تنص المادة (٢)

من المشروع على أن الهوية الليبية تقوم على "ثوابت جامعة ومتنوعة، ويعتز الليبيون بكل مكوناتهم الاجتماعية والثقافية واللغوية، وتعتبر ليبيا جزءًا من الوطن العربي وأفريقيا والعالم الإسلامي ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وتعد اللغات التي يتحدث بها الليبيون أو جزء منهم ومن بينها العربية والأمازيغية والتارقية والتباوية تراثًا ثقافيًّا ولغويًا ورصيدًا مشتركًا لكل الليبيين، وتضمن الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتها وضمان المحافظة على أصالتها وتنمية تعليمها للناطقين بها واستخدامها. اللغة العربية لغة الدولة، وينظم القانون في أول دورة برلمانية تفاصيل إدماج اللغات الأخرى في مجالات الحياة العامة على المستوى المحلي ومستوى الدولة". فيما نصت المادة (٦٤) على أن "للأشخاص أفراداً وجماعات الحق في استخدام لغاتهم وتعلمها والمشاركة في الحياة الثقافية. وتضمن الدولة حماية اللغات الليبية، وتوفر الوسائل اللازمة لتنمية تعليمها واستخدامها في وسائل الإعلام العامة. كما تضمن حماية الثقافات المحلية والتراث والمعارف التقليدية والآداب والفنون والنهوض بها ونشر الخدمات الثقافية".

يؤكد هذا الخطاب الدستوري على حق أي ليبي في استخدام لغته وتعلمها، والمشاركة بها في الحياة الثقافية. وتضمن الدولة وجوبا من خلال الخطاب الدستوري الآمر حماية كل اللغات الليبية، وتوفير كل الوسائل لتنمية تعلميها واستخدامها في وسائل الإعلام العامة في الدولة. وتنص المادة (١٧١) على أن "يتولى المجلس تنمية وحماية اللغات كالعربية والأمازيغية والتارقية والتباوية، والمحافظة على الموروث الثقافي واللغوي المتنوع للشعب الليبي وتوثيقه والاهتمام به، بما يكفل المحافظة على أصالته في إطار الهوية الليبية الجامعة". حيث يعتبر المجلس الوطني لحماية الموروث الثقافي واللغوي جسما دستوريا، وهو ركيزة مهمة لتأكيد الهوية الليبية الجامعة لكل مكونات المجتمع الليبي الاجتماعية والثقافية واللغوية. ومهمته الرئيسة المحافظة على الموروث الثقافي واللغوي المتنوع للشعب الليبي، وتوثيق كل ما من شأنه النهوض بذلك بما يكفل المحافظة على الأصالة في إطار الهوية الليبية الجامعة.

وقد نجح أمازيغ ليبيا في عام ٢٠١٣م للمرة الأولى في تشكيل كيان خاص بهم، خوفا من تعمق سياسة التهميش التي بدأت مع حقبة معمر القذافي، وتواصلت إلى ما بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١، تلك الثورة التي علّق عليها الأمازيغ

طموحات ثقافية وسياسية تتمحور أساسا حول اعتماد اللغة الأمازيغية في المناهج التربوية التي كانت محظورة في عهد القذافي. وبعد أن نجح المؤتمر الوطني عام ٢٠١٣ في إعلان القانون رقم (١٨) القاضي بتعليم اللغة الأمازيغية في المدارس الليبية، على أن تتحمل الدولة مصاريف تدريسها، إلا أن القانون ظل حبرا على ورق، ومن ذلك أن المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا هو المتكفل بتكلفة طباعة الكتب المدرسية والمنشورات التربوية لغاية اليوم (ناجي، ٢٠١٩).

وعلى الرغم من أن نسبة أمازيغ ليبيا الذين يتوزعون على زوارة وجادو ونالوت ويفرن وغيرها من المدن الأمازيغية تصل إلى ١٠ في المئة من مجموع سكان ليبيا، يتركز ثلثهم في العاصمة الليبية طرابلس، إلا أن مدارس هذه المناطق لم تحترم القانون رقم (١٨) المشار إليه أعلاه. وعلى الرغم أيضا من إقرار المادة الأولى من الدستور الليبي التي فيها أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق وكل مكونات المجتمع المدني، إلا أن وزارة التربية والتعليم الليبية ضربت بعرض الحائط هذه المادة والقانون (١٨)، ولم تحتسب اللغة الأمازيغية ضمن المنهاج الدراسي، وهو قرار يراه الأمازيغ محاولة لطمس هوية عرق من أقدم الأعراق في ليبيا وشمال أفريقيا. (ناجي، ٢٠١٩).

وفي عام ٢٠١٨م تجدد الجدل السياسي والقانوني في ليبيا، بخصوص مستقبل الدستور الجديد. وتضم مسودة مشروع الدستور الجديد، نحو ١٩٥ مادة، تعدّها بعض الأوساط على أنها "خارطة طريق لإعادة ليبيا إلى طريقها الصحيح، وتجاوز الأزمة السياسية والأمنية التي تعيشها منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي". في حين أعلن ممثلون لبعض الأقليات في ليبيا رفضا واضحا لما جاء في المواد التي تتناول الهوية الليبية، ويرون أنها تمثل "إقصاء واضحا للعديد من الفاعلين في المجتمع الليبي"، حيث يرى عضو المجلس الأعلى للأمازيغ، هشام أحمدي، أن "الأمازيغ في ليبيا غير راضين عن محتوى هذا الدستور"، وكشف بأن "المادة الثانية من الدستور التي تحدد هوية الدولة الليبية تهمش بشكل واضح الأمازيغ، وتضعهم في مرتبة دنيا مقارنة بباقي مكونات المجتمع" (أصوات مغاربية، ٢٠١٨)[2].

[2] الأمازيغ-والطوارق-يُعلقون-مستقبل-دستور-ليبيا-الجديد https://www.maghrebvoices.com/2018/07/31

أما ما يتعلق باللغات الأجنبية ومكانتها ومستقبلها في ليبيا فإن تاريخ تعليم اللغات الأجنبية في ليبيا مختلف تماما عن باقي الدول، فقد شهد تعليم اللغات الأجنبية في ليبيا متغيرات كثيرة في السنوات الأخيرة، فبعد أن أقرت ليبيا بتعليم اللغة الإيطالية في المدارس، ثم تم استبدالها اللغة الإنجليزية بها، ليتم بعد ذلك إلغاؤها لأسباب سياسية لتعود مرة ثانية في مرحلة التسعينات. فاللغات الأجنبية في ليبيا ثلاث لغات: الإنجليزية والفرنسية والإيطالية، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

اللغة الإنجليزية

تعدّ اللغة الإنجليزية في ليبيا اللغة الثانية، فقد أدرجت في مرحلة زمنية سابقة في المناهج الليبية مادة أساسية في المنهج الإعدادي والثانوي والجامعي، أما الآن فقد اعتمدت في المناهج الابتدائية. ويعود تدريس اللغة الإنجليزية في ليبيا إلى أربعينات القرن الماضي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تحت الإدارة البريطانية في الجزء الشمالي من ليبيا (Al-Hussein S. Mohsen، ٢٠١٤).

ففي عام ١٩٦٨م أصدر وزير التربية والتعليم قرارا بتشكيل لجنة لمراجعة النظام التعليمي الليبي. كان القرار يهدف إلى جعل اللغة الإنجليزية لغة تدريس الدورات العلمية في المدرسة الثانوية والجامعة. وبعد الغارة الجوية على نظام القذافي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة منتصف إبريل ١٩٨٦م، ونتيجة لذلك أصدر وزير التربية والتعليم القرار رقم (١٩٥/ ١٩٨٦) بوقف تدريس اللغات الأجنبية في ليبيا. أثّر القرار بشكل سيء في مستقبل التعليم في ليبيا وعاد بعد ذلك تدريس اللغة الإنجليزية مرة أخرى في نظام التعليم الليبي في العام ١٩٩٣ /١٩٩٤، وفي العام الدراسي ١٩٩٨ / ١٩٩٩ في المرحلتين الإعدادية والثانوية. وفي عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ تم تدريس اللغة الإنجليزية في السنة الثالثة الابتدائية لمدة عام واحد فقط. ثم تم إيقاف تدريسها، ولكن تم إدخالها في تدريس الصفين الخامس والسادس الابتدائي في عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ مع تبني سيف الإسلام نجل الزعيم الليبي معمر القذافي هذا التوجه، وقيام مؤسسة القذافي للتنمية التي يترأسها بالإشراف على مدارس نموذجية تدرس اللغات بعدّها موادا أساسية

(https://elaph.com/Web/Politics/2007/7/244901.htm)

لكن ما لبث أن فشل هذا المشروع مع اندلاع ثورة ١٧ فبراير عام ٢٠١١.
وفي عام ٢٠١٧ سعت وزارة التعليم في حكومة الوفاق الليبية إلى إعادة إدراج اللغة الإنجليزية في المدارس الابتدائية أسوة بباقي الدول، لكن هذا المشروع لم ير النور
إلا في عام ٢٠٢٠ حيث يتم حاليا تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الابتدائية من سن ١٠ سنوات وحتى المرحلة الثانوية.
اللغة الفرنسية

بدأ تعليم اللغة الفرنسية في ليبيا في العام ١٩٦٥، وتوقف خِلال عام ١٩٨٥م، وعاد خِلال عام ٢٠٠٧، وتوقف ثانية في العام ٢٠١٤ بسبب نقص المُعلّمين، وتمّ بدء مشروع إعادة تدريسها في العام ٢٠١٩ (وكالة الأنباء الليبية، ٢٠٢٢)[3].

فقد أصبح استخدام اللغة الفرنسية في ليبيا شائعًا خصوصا في المرحلة الجامعية. وكانت اللغتان الفرنسية والإنجليزية قد ألغيتا من المناهج التعليمية في ليبيا في مايو ١٩٨٦ بعد شهرين من إغلاق أقسام اللغات الأجنبية في الجامعات للأسباب سياسية[4]. وفي مارس ٢٠٢٢ قام رئيس المجلس الرئاسي الليبي الحالي محمد المنفي بافتتاح أول مؤتمر علمي للغة الفرنسية في ليبيا الذي أقيم بجامعة طبرق، وتمت فيه مناقشة عودة تدريس اللغة الفرنسية إلى المدارس. ومؤخرا وبحسب تصريحات وزير التعليم الليبي في يوليو الماضي ٢٠٢٢، فإن وزارة التعليم الليبي بصدد متابعة إعادة تدريس اللغة الفرنسية في جميع المراحل التعليمية وطرح اللغة الإيطالية أيضا في المدارس الابتدائية والإعدادية للعام الدراسي القادم. حيث إن الوازرة بصدد القيام بدورات تدريبية لتأهيل مُعلمي وخريجي هذه الأقسام لتجهيزهم واستكمال تدريبهم في دولة فرنسا للمساهمة في إعادة تدريس اللغة الفرنسية. بالإضافة إلى جاهزية ٧٠٠ معلّم ومعلّمة لتدريس اللغة الفرنسية خِلال العام الدراسي المقبل، وجرى أيضا النقاش بشأن المنهج الدراسي المُقترح تدريسه لطلاب جميع المراحل الدراسية، ومدى إمكانية تدريس

[3] https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=248192

[4] https://www.radiosawa.com/archive/2007/07/04 /اللغة-الفرنسية-تعود-إلى-المدارس-الليبية-غياب-أكثر-٢٠-عاما.

ذات المنهج أو إخضاعه لتعديلات من قِبل خُبراء تدريس اللغة في ليبيا. (الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم الليبية، ٢٠٢٢).

اللغة الإيطالية

تعد الإيطالية اللغة الأجنبية الأكثر شعبية في ليبيا التي لا يزال يتحدثها الكثير من الأجداد ومن عاصر فترة الاحتلال الإيطالي لليبيا والتعليم الإجباري للغة الإيطالية آنذاك. يقتصر تدريس اللغة الإيطالية في الوقت الحالي على الجامعات فقط، ولم يتم إدراجها رسميا في المراحل التعليمية الأخرى.

هناك أيضا مساع لعودة تدريس اللغة الإيطالية في ليبيا على غرار الاهتمام باللغة الفرنسية، حيث أعلن مكتب التعاون الدولي بوزارة التعليم بحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة عن الانتهاء من امتحان المُقابلة الشخصية للمُتقدّمين للالتحاق بالدورة التدريبية للغة الإيطالية التي تُشرف عليها جامعة سيينا الإيطالية، وبحضور السيد وزير التربية والتعليم الليبي. ويأتي إقامة هذا التدريب اِستعدادا من الوزارة لتأهيل معلمين في مادة اللغة الإيطالية التي سيتم تدريسها خِلال السنوات المُقبلة، وذلك اِستجابة لخُطة الوزارة حول تدريس اللغات الأجنبية في ليبيا .(https://www.alsaaa24.com/2022/05/29/88864-2)/).

٣. تجربة فرنسا

تنص المادة (٢) من دستور عام ١٩٥٨م منذ تعديله بالقانون الدستوري الصادر في ٢٥ يونيو ١٩٩٢ على أن "الفرنسية هي لغة الجمهورية"، مما يجعل اللغة الفرنسية المعروفة بـ "لغة موليير" هي اللغة الرسمية للدولة. وتعد اللغة الفرنسية ثاني أكثر اللغات الأجنبية التي يتم تدريسها في العالم بما في ذلك تدريسها في الولايات المتحدة. فهي اللغة الثانية الأكثر استخدامًا في الاجتماعات الدولية وفي العالم الدبلوماسي والصحفي والقضائي والأكاديمي، وهي أيضًا رابع أكثر اللغات استخدامًا على الإنترنت بعد الإنجليزية والإسبانية والماندرين (Le figaro, ٢٠١٩)، ويتم تدريس اللغة الفرنسية في العديد من الجامعات حول العالم بما فيها العديد من الدول والجامعات العربية التي نجد فيها أقساما كاملة خاصة باللغة الفرنسية.

بدأ فرض الفرنسية كلغة القانون والإدارة في فرنسا رسميًا بإعلان مرسوم ڤيلير كوتيري Villers-Cotterêts الذي وقعه الملك فرانسوا الأول في عام ١٥٣٩م، لتحل اللغة الفرنسية محل اللغة اللاتينية. وطوال القرن السابع عشر رسخت

الفرنسية نفسها لغة علمية ولغة تعليم، وقد أضاف التعديل الدستوري في ٢٣ يوليو ٢٠٠٨ المادة (٧٥-١) من الدستور التي تعترف بقيمة تراث اللغات الإقليمية، وفيها أن "اللغات الإقليمية تنتمي إلى تراث فرنسا". تم الاعتراف باللغات الإقليمية لأول مرة في فرنسا في عام ١٩٥١ مع قانون ديكسون الذي أدخل لغة الباسك والبريتونية والكتالونية والأوكيتانية في التعليم، ثم أُتبعت لغات بأخرى: الكورسيكية في عام ١٩٧٤، والتاهيتي في عام ١٩٨١، وغواديلوب والمارتينيك والكريول الغوياني والريونيوني في عام ١٩٨٤، وأربع لغات كاناك (أجيتش، ودرييو، ونينجون، وبايكو) في عام ١٩٩٢,٢٠٠٨) (A. Sé, يمكن أيضًا اختيار اللغات الإقليمية كلغات حية في مرحلة الثانوية، وهذه اللغات هي: لغة الباسك والبريتونية والكتالونية والكورسيكية والميلانيزية (أجيتش، ودريو، ونينغون، وبايكو)، ولغة دوك والتاهيتي (١٩٩٣). يمكن أن تكون هذه اللغات، بالإضافة إلى لغة غالو، واللغات الإقليمية للألزاس واللغات الإقليمية لموزيل موادا اختيارية، ثم تمت إضافة لغة الكريول في عام ٢٠٠٥. ويلعب اتحاد اللغات الإقليمية في التعليم العام الذي تم إنشاؤه في بايون في نوفمبر ١٩٨٧ بدعم من وزارة التربية الوطنية دورا مهما حيث يجمع الجمعيات أو الاتحادات الرئيسية للآباء والمعلمين الذين يعملون على تطوير اللغات الإقليمية في خدمة التعليم العام. ويعد الناطق الرسمي باسم أعضائها أمام السلطات العامة. حيث قاموا بتوجيه عريضة لوزارة التربية الوطنية لصيانة وتطوير تدريس اللغات الإقليمية في المرحلة الإعدادية، مطالبين فيها بزيادة ساعات دروس اللغة الإقليمية التي كانت قد اقتصرت على ساعة واحدة أسبوعيا، مع المطالبة بضمان تعليم اللغات الإقليمية من خلال تخصيص محدد للمؤسسات (Marie Info, ٢٠٢١).

ويرون أن من الضروري ضمان افتتاح هذا التدريس من السنة السادسة؛ لضمان استمرار تدريس اللغة الإقليمية بين الابتدائي والثانوي، فمثلا في إقليم الألزاس طالبوا بأن يتم ضمان الحفاظ على لغتين بالإضافة إلى الفرنسية في إطار مشروع أكاديمي وإقليمي لتطوير تدريس اللغة الإقليمية وثنائية اللغة .(Morgen et Zimmer, ٢٠٠٩)

من ناحية أخرى، يعد تدريس اللغات الأجنبية (بخاصة لغات الاتحاد الأوروبي) أولوية في فرنسا. يتم تعلم اللغة الإنجليزية من سن ٧ سنوات؛ أي الفصل الأول ابتدائي، ولغتين أجنبيتين إجباريتين في المدرسة الإعدادية منذ عام

٢٠١٠، ويتم تدريس اللغة الأجنبية لمدة ساعة ونصف في الأسبوع في المدرسة الابتدائية منذ عام ٢٠٠٨ من سن ٧ سنوات أي ما يعادل٩٠٪ من اللغة الإنجليزية. ويستمر تدريسها من الصف السادس وحتى المرحلة الثانوية، ثم يتم تدريس لغة ثانية وتكون اختيارية، إما الإسبانية أو الألمانية، ومع ذلك، فإن ما يسمى بالفصول "ثنائية اللغة" فإنها تسمح بتعلم لغة ثالثة من الصف السادس، وتهدف الأقسام "الأوروبية" إلى تعزيز تعلم اللغة بساعتين في الأسبوع (Delpy, F. ٢٠٠٥).

وبالنسبة لتحسين المستوى اللغوي في المدرسة فإن البرامج المدرسية في فرنسا تبحث عن طرائق عديدة للتكيف مع تطور مستوى اللغة في فرنسا، وبخاصة بين الأطفال. حيث يمكن بدء البرنامج الإلزامي الحالي من الصف الثاني الابتدائي إلى الصف الأول الابتدائي اعتمادًا على المؤسسة ويطلق عليه "تعليم التوعية"، ويسمح للأطفال بالتوازي بسرعة كبيرة بين لغتهم الأم واللغة الإنجليزية. وتقدم المدارس الابتدائية دروسًا في اللغة الإنجليزية، تكفي لتعليم الأطفال أهمية اللغة الإنجليزية منذ سن مبكرة، حيث قامت وزارة التعليم الفرنسية بوضع خطط زمنية لتعليم اللغات الأجنبية، تبدأ بالمستوى الأول من اللغة الإنجليزية التمهيدية على أساس الاكتشاف، مخصص لتلاميذ المدارس الابتدائية ويجب الوصول إليه في نهاية أو خلال السنة السادسة أي سن عشر سنوات. في هذا المستوى يكون الطلاب قادرين على التواصل بإيجاز كتابيًا وشفهيًا مع فهم النصوص القصيرة والبسيطة.

وهكذا، من روضة الأطفال، يقوم المعلمون بإعداد الأطفال من خلال جعلهم يستمعون إلى اللغة الإنجليزية من خلال الأغاني وأغاني الحضانة، ومن خلال تقديم تفاعلات لفظية صغيرة لهم. من سن ٦ سنوات، يتم توعية التلاميذ شفهيًا للغة الحية. في سن ٧ سنوات، يبدأ التعلم بتدريس اللغة، وربط الشفوي بالمكتوب، ولكن مع تفضيل اللغة الشفوية. للقيام بذلك، يحصل المعلم على ساعة ونصف في الأسبوع من إجمالي وقت التدريس. وفي نهاية التعليم الثانوي، يجب أن يكون كل طالب قادرًا على التواصل بلغتين حديثتين على الأقل (Audin, L؛Delpy, F. 2005 . ٢٠٠٨).

يوضح الجدول (٢) اللغات الأكثر تعليما في دول الاتحاد الأوروبي، حيث تحل الإنجليزية في المرتبة الأولى بنسبة ٩٥ في المئة ثم تحل بعدها اللغة

الإسبانية بنسبة ٣٤ في المئة في اللغات التي يتم اختيارها وتدريسها في التعليم الثانوي في فرنسا . (https://www.senat.fr/rap/r03-063/r03-0632.htm)

جدول ٢: اللغات الأجنبية التي يتم تدريسها في التعليم الثانوي في دول الاتحاد الأوروبي

الدولة	اللغة الأجنبية الأولى	النسبة المئوية	اللغة الأجنبية الثانية	النسبة المئوية
فرنسا	الإنجليزية	٪95	الإسبانية	٪34
إسبانيا	الإنجليزية	٪96	الفرنسية	٪23
إيطاليا	الإنجليزية	٪76	الفرنسية	٪34
اليونان	الإنجليزية	٪83	الفرنسية	٪63
ألمانيا	الإنجليزية	٪94	الفرنسية	٪24
الدنمارك	الإنجليزية	٪100	الألمانية	٪76
لوكسمبورج	الفرنسية	٪98	الألمانية	٪92

الخاتمة

بشكل عام، ومن خلال هذا الاستعراض نرى بأن التعليم في سلطنة عمان في مراحل ما قبل الجامعة من حيث التدريس باللغة الوطنية واللغات الأجنبية يسير بشكل طبيعي، لكن يجب الحرص على زيادة الاهتمام بطرائق التدريس الحديثة للغة العربية وتحبيب المادة إلى نفوس الطلاب حتى لا تزاحمها اللغة الإنجليزية التي تحظى بطرائق تدريس عصرية وبمناهج محببة ومشوقة، ويجب التركيز أيضا على عدم التهاون باللغة العربية وبخاصة في المدارس الخاصة بكافة أنواعها؛ مما قد يتسبب في تقزيم اللغة العربية أمام اللغة الإنجليزية في نظر الطلاب، وما قد يترتب على ذلك من فقدان الثقة بمكانة اللغة العربية وأهميتها وقدرتها على مواجهة متطلبات العصر في مختلف مناحي الحياة.

وفي ليبيا ساعد استقرار الوضع السياسي فيها على سن القوانين والتشريعات الجادة المتعلقة بإنصاف اللغة الأمازيغية ودمجها في البرنامج التعليمي الليبي، فالأقلية الأمازيغية في ليبيا ترى بأن لغتها مهددة تدريجيا بالتلاشي والاختفاء نظرا لتأخر وتأجيل إضافتها إلى البرنامج التعليمي الليبي، مع الإرساء على بقاء اللغة العربية لغة رسمية في الدولة.

ومع ذلك فإن وضع اللغات الأجنبية في ليبيا غير ثابت ومضطرب، فهي مدمجة تارة في المنهاج التعليمي ثم مسحوبة منه تارة أخرى، ثم إن تعدد اللغات

الأجنبية المقترحة للتعليم والإدماج في المدارس الليبية (إنجليزية، وفرنسية، وإيطالية) مع عدم جاهزية القطاع والكادر التعليمي قد يتسبب في هدر وقت الدولة ومالها، ويشكل استقرار البلاد السياسي وخروجها من التخبطات الراهنة وسن تشريعات وقوانين لغوية منعطفا أساسيا في تحديد مستقبل اللغات الأجنبية في الدولة وضمان بقائها واستمرارية تعليمها أسوة بباقي الدول العربية الأخرى. وأخيرا يجب الإشادة بالدور الذي لعبته مؤخرا الحكومة الليبية المؤقتة ووزارة التعليم فيما يخص دمج وإعادة اللغات الأجنبية إلى المقاعد الدراسية الليبية.

ومن خلال خبرة الدولة الفرنسية وتجربتها في سن القوانين اللغوية عبر العصور، رأينا بأن اعتماد التجربة الفرنسية في إدراج اللغات الأجنبية في التعليم يبدأ منذ سن مبكرة جدا، إذ يبدأ من ٧ سنوات أو من سن الحضانة إذا أمكن ويستمر إلى المرحلة الثانوية، مع اقتراح إدراج دروس أسبوعية ما يعادل ساعة ونصف أسبوعياً لتعليم اللغات المحلية في الأقاليم التي يتحدث سكانها لغة أخرى غير الفرنسية، مع الإبقاء على اللغة الفرنسية لغة الدولة الرسمية.

المراجع

البحيري، خالد. (٢٠١٠). التعليم الأساسي في كل من سلطنة عمان وكوريا الجنوبية: دراسة مقارنة. رسالة التربية، ع ٣٠، الصفحات ٥٤-٦٧.

حجازي، محمود. (٢٠٠٩). اتجاهات السياسة اللغوية. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١١٥، ٢٥٩ - ٢٩١.

حياتي، الطيب. (٢٠١٦). السن الدراسية المثلى لبدء تدريس اللغة الإنجليزية بمرحلة التعليم الأساسي. دراسات تربوية، مج ١٧، ع٣٢، الصفحات ٢٤١-٢٤٨.

دستور ليبيا الصادر بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٦. منشورات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور constituteproject.org.

الصيعري، عمر. (٢٠١٩). التخطيط اللغوي في سلطنة عمان: دراسة وصفية تحليلية في الملامح والاتجاهات والجهود. القاهرة: جامعة القاهرة: أطروحة دكتوراة غير منشورة.

عبد الخضر، سيلة طلال. (٢٠١٤). التعليم في سلطنة عمان (١٩٣٣-١٩٨٠). الخليج العربي، مج ٤٢، ع٣،٤، الصفحات ٣١-٦٠.

الفهري، ع. (٢٠١٣). السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثًا عن بيئة طبيعية عادلة ديموقراطية وناجعة. الصنائع: الكتاب الجديد.

الكثيري، عامر. (٢٠٢١). الصوامت الانفجارية في اللهجات واللغات العامية العمانية المعاصرة. مسقط: جامعة السلطان قابوس: أطروحة دكتوراة غير منشورة.

المحمود، محمود (٢٠١٦). الاستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية. الرياض: مركز الملك

عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. (٢٠١٧). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. معهد اللغويات العربية. جامعة الملك سعود.

محمود، نادية. (١٩٩٦). التعليم باللغات الأجنبية في المرحلة الابتدائية توجهات غائبة واتجاهات غالبة. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج ٧، ع ٢٣، الصفحات ٣٠-٩٠.

المعولي، إيمان. (٢٠٢١). أثر توظيف تقنية البودكاست في تنمية مهارة الاستماع في مادة اللغة الإنجليزية لدى طلاب الصف الأول بمحافظة جنوب الباطنة. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، مج ١٠، ع ١، الصفحات ١٦٩-١٨٥.

النعاس، عمر. (٢٠١٦). أوراق دستورية، الهوية واللغة في مشروع الدستور الليبي.

ناجي، كريمة. (٢٠١٩) امازيغ ليبيا، لن نقبل بدستور لا يعترف بنا. منشورات صحيفة the independent Arabia.

Al-Issa, A. S. (2020). The language planning situation in the Sultanate of Oman. Current Issues in Language Planning, 21(4), pp. 347-414.

Arlettaz, J. (2021). Le conseil constitutionnel et les normes constitutionnelles linguistiques. JP blog, le blog de *Jus Politicum*, revue internationale de droit constitutionnel.

Al-Hussein S. Mohsen. (2014). Teaching English as a Foreign Language in Libya *published at:* "Scientific Research Journal (Scirj), Volume II, Issue XI, November 2014 Edition, Page 58-64 ".

Audin, L. (2008). Langues étrangères à l'école primaire : recherches INRP 1998-2003. Psycholinguistique et Didactique des langues étrangères, Groupe d'Études en Psycholinguistique et Didactique, Cahier de recherches, (2), 143-154.

A. Sé. (2008). L'enseignement des langues régionales a bien progressé. Le figaro, publié en 2008.

Daniel Morgen et Armand Zimmer, « L'enseignement de la langue régionale en Alsace et en Moselle », *Tréma*, 31 | 2009, 109-118.

Décision n° 94-345 DC, 29 juillet 1994, Loi relative à l'emploi de la langue française.

Décision n° 99-412 DC, 15 juin 1999, Charte européenne des langues régionales ou minoritaires.

Delpy, F. (2005). Les langues étrangères dès l'école maternelle. Spirale-Revue de recherches en éducation, 36(1), 139-148.

François, G. (2005). L'enseignement des langues étrangères comme politique publique. Rapport), Haut Conseil de l'Évaluation de l'École, (19).

Germain, C. (2001). Évolution de l'enseignement des langues : 5000 ans d'histoire (Didactique des langues estrangères). CLE international.

Le figaro. (2019) La langue française n'appartient plus aux seuls Français », *le Figaro*, 20 mars 2019 (lire en ligne [archive], consulté le 19 janvier 2022).

Marc Guillaume et Guy Carcassonne, La Constitution, Éditions Points, 14 janvier 2016, 480 p.

Marie Info. (2021). Langues régionales à l'école : le Conseil constitutionnel retoque l'enseignement immersif.

Marquilló Larruy, M. (1992). Des langues étrangères à l'école primaire, composantes de cet enseignement et apprentissage de l'écrit. Repères. Recherches en didactique du français langue maternelle, 6(1), 121-138.

Martinez, P. (2021). La didactique des langues étrangères. Que sais-je.

Teaching English as a Foreign Language in Libya: Scientific Research Journal (SCIRJ), Volume II, Issue XI, November 2014, 58ISSN 2201-2796 www.scirj.org© 2014, Scientific Research Journal.

Tellier, M. (2006). L'impact du geste pédagogique sur l'enseignement/apprentissage des langues étrangères : Étude sur des enfants de 5 ans (Doctoral dissertation, Université Paris-Diderot-Paris VII).

https://alnnas.ly/وزير-التعليم-يتابع-مُستجدّات-إعادة-تد/

https://www.alsaaa24.com/2022/05/29/88864-2/

https://www.independentarabia.com/node/37726/الأخبار/العالم-العربي/أمازيغ-ليبيا-لن-نقبل-بدستور-لا-يعترف-بنا

https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=248192

https://www.constituteproject.org/constitution/Libya_2016D?lang=ar#s86

(https://constitutionnet.org/vl/item/mshrw-aldstwr-allyby-almtmd-fy-19-abryl-2016)

https://www.maghrebvoices.com/2018/07/31/الأمازيغ-والطوارق-يُعلقون-مستقبل-دستور-ليبيا-الجديد